

المحور 7. تنفيذ عملية التدقيق - من التخطيط لغاية إصدار التقرير

تدقيق الحسابات عملية منظمة ومنهجية، تعتمد أساسا على جمع وتقييم أدلة الإثبات بغية الحكم على شرعية وصدق الحسابات، وتوصيل ما انتهت إليه من رأي إلى الأطراف المعنية ؛ سنتناول في هذا المحور الجانب التنفيذي لتدقيق الحسابات، من المسلك العام الذي ينتهجه الممارس في أداء مهمته إلى أدلة الإثبات الواجب جمعها لتبرير رأيه، وصولا إلى التقرير كمنتج نهائي لعملية الفحص، وكأداة لتوصيل الرأي الفني المحايد حول الحسابات. إن تحقيق مدقق الحسابات للهدف المنوط به وهو إضفاء الثقة بالقوائم المالية يفرض عليه إتباع ثلاث مراحل متكاملة، تتكون كل مرحلة من خطوات وإجراءات لا بد القيام بها للانتقال إلى المرحلة الموالية وإنهاء المهمة الموكلة إليه، وسنعرض كل مرحلة من هذه المراحل، ببعض من التفصيل، على النحو التالي :

1. الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة

لغرض البدء في عملية التدقيق، وإعداد برنامج التدقيق (خطة التدقيق)، على مدقق الحسابات أن يحصل على معلومات كافية عن الشركة، وتوصيل هذه المعلومات إلى فريق التدقيق المساعد له، والآتي أهم خطوات هذه المرحلة :

1.1. أشغال أولية

في هذه الخطوة يسعى مدقق الحسابات لجمع معلومات مفصلة عن محيط الشركة الخارجي، من خلال التعرف على؛ العوامل الاقتصادية العامة التي تؤثر عليها، القوانين والتنظيمات الخاصة بقطاعها، التعرف على الوثائق الخارجية المتعلقة، علاقتها بالجهات الرقابية الرسمية، علاقتها بمصالح الضرائب، الإحاطة بما كتب حولها في المجالات والجرائد، بالإضافة إلى جمع ما يمكن جمعه من مؤشرات وإحصائيات مالية وغير مالية يستند إليها كمعايير للمقارنة بين المؤسسة ونظيراتها في نفس القطاع.

2.1. الاتصالات الأولى مع المؤسسة

من خلال هذه الخطوة يتعرف مدقق الحسابات على الشركة من الداخل، بإجراء حوارات مع مسؤولي الشركة وخاصة من سيتعامل معهم كثيرا وباستمرار، التعرف على مختلف الوثائق الداخلية الشركة المحاسبية منها وغير المحاسبية، بالإضافة إلى قيامه بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على الجوانب التقنية والتجارية للشركة من مراحل وطرق إنتاج، تجهيزات الإنتاج، التمويل والتخزين وغيرها، كما يحاول الإلمام أكثر بالجوانب المحاسبية والمالية للشركة مثل: هيكل رأس المال، تطور رأس المال، المردودية المالية، توازنها المالي، طرق ومصادر تمويلها.

2. تقييم نظام الرقابة الداخلية

على مدقق الحسابات الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وتقييمه لتخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها بطريقة فعالة، حيث تحول تدقيق الحسابات من عملية تفصيلية إلى عملية اختبارية تقوم على أسلوب العينات الإحصائية و الاختبارية، وتتوقف كمية الاختبارات وحجم العينات على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل. ولقد عرفت لجنة كوسو (COSO) نظام الرقابة الداخلية في تقريرها «الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل» بأنها «عملية إعداد منظمة ومتكاملة من أساليب وإجراءات عمل تشرف على تصميمها الإدارة العليا للمؤسسة، وتسهر على تنفيذه مع جميع العاملين لتوفير قدر مقبول من الثقة والاطمئنان لتحقيق أهداف المؤسسة»، وحصرت اللجنة هذه الأهداف في العناصر الثلاثة التالية :

- تحقيق الدقة والثقة في المعلومات المالية، بموجب الرقابة الداخلية المحاسبية؛

- تحقيق الفاعلية والكفاءة في التشغيل، وذلك بموجب الرقابة الداخلية الإدارية؛

- تشجيع الالتزام بالنظم، والسياسات، بموجب الرقابة الداخلية الإدارية كذلك.

أما هدف حماية الأصول فهو يتحقق بتحقيق الأهداف السابقة، حسب ما جاء به تقرير اللجنة، كما أن هذه الأخيرة أبقت على التقسيم التقليدي للرقابة الداخلية، بقسمتها إلى رقابة داخلية محاسبية ورقابة داخلية إدارية. ويهتم مدقق الحسابات فقط بتلك السياسات والإجراءات ضمن النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المحاسبية، أي أن الهدف الأول هو محور اهتمامه في عملية تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، كما أنه يتبع الخطوات التالية في ذلك:

1.2. جمع الإجراءات

يتعرف مدقق الحسابات على نظام الرقابة الداخلية من خلال جمعه للإجراءات المتبعة، تدوينه ملخصات للأدلة الكبيرة، وهذا بواسطة محاوره القائمين على انجازه، رسم خرائط التدفق، كما يمكنه استعمال استمارات مفتوحة تتضمن أسئلة تتطلب أن تكون الإجابة عليها شرحا لكل جوانب العملية المراد تقييم نظام رقابتها الداخلية.

2.2. اختبارات الفهم

من خلال هذه الخطوة يحاول مدقق الحسابات فهم النظام المتبع عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، بتتبع بعض العمليات بغية التأكد من وجود الإجراء و الفهم الجيد للنظام وحسن تلخيصه، وليس حسن تطبيقه.

3.2. التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية

في هذه الخطوة يحاول مدقق الحسابات استخراج نقاط قوة وضعف النظام بصفة مبدئية، باستعمال استمارات مغلقة تكون الإجابة فيها بنعم أو لا، حيث الجواب بنعم إيجابي والجواب بلا سلبي، وتتعلق هذه الخطوة بتقييم النظام من ناحية التصميم النظري له.

4.2. اختبارات الاستمرارية

من خلال هذا النوع من الاختبارات، يتأكد مدقق الحسابات أن نقاط القوة المتوصل إليها في الخطوة السابقة مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة، ولا تحمل خلا أو سوء تطبيق، كما أن بعض إجراءات جمع وفهم الإجراءات الرقابية في الخطوتين الأوليتين يمكن أن تخدم في نفس الوقت اختبارات الاستمرارية، كالملاحظة والاستمارات المفتوحة.

5.2. التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

اعتمادا على اختبارات الاستمرارية، باستطاعة مدقق الحسابات تحديد نقاط ضعف النظام، نتيجة عدم تطبيق نقاط القوة التي وقف عليها في التقييم الأولي له للرقابة الداخلية، بالإضافة إلى نقاط ضعف التصور التي توصل إليها في ذات التقييم، وفي نهاية هذه الخطوة واعتماد على النتائج المتوصل إليها من نقاط قوة وضعف، يقدم مدقق الحسابات تقرير حول نظام الرقابة الداخلية إلى الإدارة، سنتطرق إليه لاحقا.

3. فحص الحسابات

تنجز مرحلة فحص الحسابات هي الأخرى في عدة خطوات هي :

1.3. تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية

التقييم النهائي للرقابة الداخلية يسمح بتوسيع أو تضيق البرامج الأولية المسطرة، كما يؤدي في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة إلى رفض المصادقة، فالنظام الجيد يسمح لمدقق الحسابات باعتماد أسلوب العينات والمراجعة التحليلية، بينما في حالة ضعف النظام يعمل على تكييف برنامج تدخله بتدعيم الاختبارات التي كان من المخطط القيام بها، زيادة على إضافة اختبارات متممة ومكملة للاختبارات السابقة.

2.3. اختبارات السريانية والتطابق

يسمح هذا النوع من الاختبارات لمدقق الحسابات التحقق من تجانس وتطابق المعلومات المحاسبية وما يقابلها من العمليات في الميدان، وتتم هذه الاختبارات عن طريق عدة إجراءات وأساليب، نذكر منها:

- **المراجعة التحليلية:** لقد عرفتها معايير التدقيق الدولية على أنها «تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تتحرف عن المبالغ المتنبأ بها، كما تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة»، وتتضمن المراجعة التحليلية دراسة مقارنة للمعلومات المالية للشركة مع، مثلا :
 - ✓ المعلومات المقارنة للسنوات السابقة ؛
 - ✓ النتائج المتوقعة (الموازنات التقديرية) ؛
 - ✓ المعلومات المتماثلة للقطاع الاقتصادي، كمقارنة نسبة مبيعات الشركة إلى حساباتها تحت التحصيل مع المعدلات السائدة في القطاع نفسه ؛
 - ✓ كما تتضمن دراسة العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية ذات العلاقة، كتكلفة الرواتب مع عدد الموظفين.
- بالإضافة للمراجعة التحليلية التي تعتبر من أهم وأحسن الإجراءات الحديثة، توجد عناصر أخرى لا تقلها أهمية نوجزها في الآتي :
- **الجرد العملي (المشاهدة الميدانية):** الجرد هو الحصر الكمي للعنصر على الطبيعة أو في الميدان، ويناسب الجرد العملي العناصر التي يمكن فرزها وقياسها، وينطبق ذلك على الأصول الثابتة والمتداولة الملموسة ؛

- **المراجعة الحسابية:** وتشمل مراجعة المستندات، الدفاتر، السجلات والبيانات المالية بشتى أنواعها، للتأكد من صحة العمليات الحسابية فيها من جمع، طرح، ضرب، قسمة، كما تشمل إجراءات الترحيل لدفتر الأستاذ؛
- **المراجعة المستندية:** لا بد أن يكون لكل عملية مالية من مستند يؤيدها أو يؤيد حدوثها، و تعمل المراجعة المستندية على التأكد من أن لكل عملية مستند أو أكثر، وأن هذه المستندات صحيحة من ناحية الشكل والموضوع؛
- **المراجعة الانتقادية:** تشمل الفحص السريع الخاطف للمستندات، الدفاتر، والقوائم المالية، بهدف اكتشاف النواحي الشاذة أو غير العادية، وهي تتطلب مهارة وخبرة عالية من طرف مدقق الحسابات، فقد يجد أن أحد الزبائن لم ينتظم في سداد مستحقته مع أنه كان دوما منتظما في ذلك، وهنا يقوده بحثه إلى احتمال اكتشاف اختلاس أو تلاعب في مقبوضاته.
- **الاستفسار:** عندما يرغب مدقق الحسابات في الحصول على إفادات أو إقرارات من داخل الشركة محل التدقيق، فإنه يطلب من الموظفين إما شفها أو كتابيا، ومن الأفضل كتابيا لتكن دليلا ملموسا، تزويده ببعض المعلومات أو البيانات أو الإجابة على بعض الاستفسارات الضرورية؛
- **المصادقات:** المصادقات أو الإقرارات أو الشهادات هي وسيلة تهدف إلى الحصول على إفادات وتأكيدات من أطراف خارج الشركة، مرسلة إلى مدقق الحسابات بصفة مباشرة، بالموافقة أو الاعتراض على صحة أرصدة حساباتهم لدى الشركة مثل: الزبائن، الموردين، البنوك، كما قد تكون هذه المصادقات بهدف الحصول على معلومات حول الشركة من طرف جهات ذات علاقة مع هذه الأخيرة.
- وتعتبر وسيلة المصادقات محبذة وذات استعمال واسع، لأنها معدة خارج الشركة وبحيادية تامة ودون أي ضغوطات.

3.3. إنهاء عملية التدقيق

- على مدقق الحسابات في نهاية الأمر أن يصدر رأيه حول شرعية وصدق الحسابات، وذلك إنهاء لمهمته، وقبل الإدلاء بهذا الرأي النهائي عليه القيام بما يلي :
- إعادة النظر في الطرق المحاسبية المتبعة من طرف الشركة، ومدى احترام مبادئ المحاسبة ؛
- فحص أحداث ما بعد الميزانية، وذلك للوقوف على ما إذا كانت هذه الأحداث قد أثرت جوهريا على الحسابات ؛
- فحص عرض القوائم المالية، بالتحقق من أن الحسابات مصنفة ومرتببة بطريقة صحيحة، وأنها تتضمن التفصيلات الكافية، بالإضافة إلى فحص المعلومات المكملة للقوائم المالية والتأكد أنها تقدم الشرح الملائم ؛
- مراجعة أوراق العمل، التي تعد القاعدة لكتابة التقرير للتأكد من أن الأشغال المبرمجة قد تم إنجازها، وأن محتوى الأوراق كافي لتبرير الرأي النهائي لمدقق الحسابات ؛
- في النهاية يقوم مدقق الحسابات بإبداء رأيه حول شرعية وصدق الحسابات.

الهدف المنوط بمدقق الحسابات هو تقديم خدمة إضفاء الثقة بالقوائم المالية لطالبيها بالسوق، بحيث يتجسد جوهر هذه الخدمة في الرأي الفني المدعم بالأدلة والقرائن الذي يصدره مدقق الحسابات؛ ولكن إصدار هذا الرأي سيكون بدون فائدة إذا لم يصل لمسامع الأطراف المهمة بما جاء فيه من مساهمين وغيرهم، فما هي الطريقة المثلى لإيصال هذا الرأي لكل الأطراف المهمة.

تقرير مدقق الحسابات كمصطلح مفرد لا يعني أنه تقرير واحد فقط بل يمثل مجموعة تقارير، فمدقق الحسابات في الجزائر وفق القانون 10-01 ملزم بإصدار مجموعة من التقارير هي:

- ✓ تقرير المصادقة على القوائم المالية المفردة: يتضمن مصادقة مدقق الحسابات بتحفظ أو بدون تحفظ على عدالة ومصادقية القوائم المالية لشركة واحدة فقط، أو يتضمن رفض المصادقة عند الاقتضاء.
 - ✓ تقرير المصادقة على القوائم المالية المجمعة: في حالة مجمع شركات يلزم مدقق الحسابات الخاص بالشركة الأم بتقديم رأيه حول القوائم المالية المجمعة أو المدعمة التي تعكس كل شركات المجمع وكأنها شركة واحدة في تقرير منفصل وإضافي عن تقريره الخاص بالشركة الأم فقط.
 - ✓ تقرير حول الاتفاقيات المبرمة: يتضمن كافة الاتفاقيات التي أبرمتها الشركة مع أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين، سواء كانت داخلية مثل نقابة العمال، أو خارجية كاتفاقيات الشراكة أو التمويل؛ إذ يحدد هذا التقرير موضوعها، شروط إبرامها، المستفيدين منها، ورأي مدقق الحسابات حول شرعيتها قبل تقديمها للمصادقة عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين.
 - ✓ تقرير حول أعلى خمس تعويضات: بهذا التقرير يبدي مدقق الحسابات رأيه حول تفاصيل أعلى خمسة تعويضات أو أجور بالشركة.
 - ✓ تقرير حول امتيازات المستخدمين: بهذا التقرير يبدي مدقق الحسابات رأيه حول الامتيازات الممنوحة للمستخدمين من أجور وغيرها لاسيما تلك التي لها طبيعة خاصة.
 - ✓ تقرير حول تطور النتيجة: بهذا التقرير يبدي مدقق الحسابات رأيه حول تغير النتيجة من دورة إلى أخرى في حدود خمسة دورات سابقة، كما يشير إلى تغير نتيجة السهم أو نتيجة الحصة الاجتماعية.
 - ✓ تقرير حول نظام الرقابة الداخلية: يقدمه مدقق الحسابات بعد انتهائه من تقييم نظام الرقابة الداخلية سواء كانت تقليدية أو إلكترونية، بهدف لفت انتباه المسؤولين إلى مشاكل النظام، وهو يشمل نقاط الضعف المكتشفة والأخطار الناتجة عنها مع اقتراحات حلول.
 - ✓ تقرير حول استمرارية الشركة: في حالة التماس مدقق الحسابات لأدلة واستنتاجات يرى أنها قد تؤثر على استمرارية النشاط ما قد يؤدي لإفلاسها أو وقوعها في عسر مالي، يعلم المساهمين والأطراف المهمة بذلك عن طريق هذا التقرير.
- تجدر الإشارة أن المشرع الجزائري وضع لكل تقرير معيار خاص به يحدد مضمونه والنقاط الواجب الإشارة إليها به، إلا أنه أصدر عناوين هذه المعايير فقط بدون مضمونها.